Royaume du Maroc
Ministère de l'Economie et des Finances
Le Ministre

وزارة الاقتصاد والمالية
الوزير

2019 ... 21

1632 ... DEPP

إلـــــى

السيدات والسادة الرؤساء والرؤساء المديرين العامين
ورؤساء الإدارة الجماعية والمديرين العامين
ومديري المؤسسات والمقاولات العمومية

الموضوع: تعزيز وتسريع التدابير فيما يخص تحسين آجال أداء المؤسسات والمقاولات العمومية.

المرجـــع: الرسالة الدورية لوزير الاقتصاد والمالية رقم 2467/18/DEPP بتاريخ 18 شتنبر 2018 المتعلقة باحترام آجال أداء المؤسسات والمقاولات العمومية.

سلام تام بوجود مولانا الإمام،

وبعد، فتفعيلا للخطاب الملكي السامي بمناسبة الذكرى الخامسة والستين لثورة الملك والشعب، وتطبيقا لتوجيهات صاحب الجلالة حفظه الله بخصوص إشكالية آجال الأداء، وجهت إليكم بتاريخ 18 شتنبر 2018 رسالة دورية أدعوكم فيها إلى السهر على ضمان احترام آجال الأداء التعاقدية وإعطاء المثل في علاقاتكم مع مختلف الموردين والشركاء عبر تدابير ملموسة.

1. تذكير:

تدعو الرسالة الدورية، المشار إليها أعلاه، المؤسسات والمقاولات العمومية باعتبارها فاعلا حيويا في دينامية الاقتصاد الوطني، لا سيما فيما يخص الاستثمار والطلبيات العمومية، إلى اتخاذ التدابير الضرورية لأجل تقليص آجال الأداء وعدم تجاوز الآجال القانونية أو التنظيمية أو تلك المتعاقد بشأنها وكذا الحرص على تتبعها بتنسيق مع الأطراف المعنية من وزارات وصية وهيئات الحكامة ومصالح المراقبة.

كما تؤكد على أنه ينبغي على هذه الهيئات أن تكون قدوة وأن تمثل نموذجا في مجال احترام آجال أداء مستحقات المقاولات وعلى الخصوص المقاولات المتوسطة والصغرى والصغيرة جدا.

2. أهم المستجدات منذ غشت 2018:

كما تعلمون، فقد تم التذكير والتأكيد على هذه التدابير خلال اللقاءات التحسيسية التي تم تنظيمها على المستوى الوطني وكذا على مستوى جهات المملكة بتنسيق بين وزارة الاقتصاد والمالية ووزارة الداخلية والاتحاد العام لمقاولات المغرب بحضور ولاة صاحب الجلالة على الجهات التي تمت زيارتها والمنتخبين والفاعلين الاقتصاديين.

في نفس الإطار، تم إطلاق البوابة الإلكترونية "آجال" المخصصة لاستقبال ومعالجة شكايات الممونين بشأن آجال أداء مستحقاتهم من قبل المؤسسات والمقاولات العمومية، بتاريخ 4 أكتوبر 2018.

كما عرفت هذه الفترة دخول آلية الإيداع الإلكتروني للفواتير، حيز التنفيذ، بالنسبة للإدارات والجماعات الترابية في أفق تعميمها على المؤسسات والمقاولات العمومية.

وفيما يتعلق بالمؤسسات العمومية الخاضعة للمراقبة المالية القبلية للدولة، فقد شرعت وزارة الاقتصاد والمالية في رقمنة مصالح الخزنة المكلفين بالأداء لدى هذه الهيئات.

وفي هذا السياق، فقد عملت بعض المؤسسات والمقاولات العمومية على تطوير أنظمتها المعلوماتية وتجريد بعض معاملاتها من الطابع المادي وكذا برمجة مسألة أداء مستحقات الممونين في جدول أعمال هيئات حكامتها.

3. التحديات:

بالرغم مما أسفرت عنه هذه التدابير والإجراءات من تحسن نسبي في آجال الأداء بقطاع المؤسسات والمقاولات العمومية، فقد لوحظ عدم اتخاذ بعض هذه الهيئات لتدابير ملموسة من أجل تحسين أساليب وآجال معالجة الملفات المتعلقة بأداء مستحقات ممونيها.

ومن أبرز الملاحظات التي تم تسجيلها، عدم سهر المؤسسات والمقاولات العمومية على نشر المعلومات والبيانات حول آجال الأداء.

4. التدابير المقترحة:

في هذا الصدد، وحرصا على مواصلة الدينامية التي تم إطلاقها والمتعلقة بمعالجة مشكلة آجال الأداء المتعلقة بالمؤسسات والمقاولات العمومية، فإن هذه الهيئات مطالبة بدعم تفعيل الإجراءات الملموسة الواردة في الرسالة الدورية الموجهة إليكم بتاريخ 18 شتنبر 2018، المشار إليها أعلاه، وذلك من خلال التدابير الإضافية التالية:

1.4- إرسال البيانات الشهرية المتعلقة بآجال الأداء

في إطار تدعيم الشفافية، فإن المؤسسات والمقاولات العمومية مدعوة إلى إرسال بياناتها الشهرية المتعلقة بآجال الأداء وكذا الديون المستحقة لفائدة الممونين عبر تحميلها في النظام المعلوماتي "مسار" الخاص بمديرية المنشآت العامة والخوصصة ابتداء من فاتح يوليوز 2019 مع العمل على تحميل البيانات الشهرية المتعلقة بالفترة الممتدة بين دجنبر 2018 ويونيو 2019.

وستشكل الفترة الانتقالية ما بين شهري يوليوز وأكتوبر 2019 مرحلة تجريبية بالنسبة للمؤسسات والمقاولات العمومية لوضع الترتيبات اللازمة لإعداد المعطيات المطلوبة وكذا وضع النظام المعلوماتي الذي سوف يمكن من إعداد وتحميل المعطيات المذكورة على النظام المعلوماتي "مسار".

ولدعم هذه المجهودات، سوف تسهر وزارة الاقتصاد والمالية (مديرية المنشآت العامة والخوصصة) على المواكبة المستمرة للمؤسسات والمقاولات العمومية في هذا المجال حتى يتم إنجاح هذا الورش الإصلاحي.

2.4- نشر المعطيات المتعلقة بآجال الأداء

على أساس البيانات المُحَمَّلة تحت مسؤولية مسيري المؤسسات والمقاولات العمومية، سيتم نشر المعطيات المتعلقة بآجال الأداء المذكورة، للعموم ابتداء من أكتوبر 2019، عبر موقع "مرصد آجال الأداء" في البوابة الإلكترونية للوزارة.

كما سيتم تضمين هذه المعطيات في التقرير السنوي الذي سيصدره مرصد آجال الأداء المحدث بمقتضى القانون رقم 49.15 بتغيير وتتميم القانون رقم 15.95 المتعلق بمدونة التجارة وسن أحكام خاصة بآجال الأداء الصادر في 25 غشت 2016 والذي تم تحديد كيفيات سيره وتأليفته بموجب المرسوم رقم 2.17.696، الصادر في 18 ديسمبر 2017.

3.4- تدابير تتعلق بأعضاء المجالس التداولية ومراقبي الدولة ومسيري المؤسسات والمقاولات العمومية

فيما يتعلق بأعضاء المجالس التداولية للمؤسسات والمقاولات العمومية ومن بينهم ممثلو وزارة الاقتصاد والمالية، فأحثهم على الحرص على برمجة ودراسة مسألة آجال الأداء والعمل على تتبعها بصفة منتظمة سواء على مستوى المجالس الإدارية أو لجان التدقيق المنبثقة عنها.

أما فيما يخص مراقبي الدولة، فيتعين عليهم تضمين تقاريرهم السنوية تقييما خاصا حول معالجة آجال الأداء بالمؤسسات والمقاولات العمومية الخاضعة لمراقبتهم.

وفي الأخير، أهيب بمسيري المؤسسات والمقاولات العمومية التي تتوفر على شركات تابعة أن يعملوا على تفعيل هذه الممارسات الجيدة على مستوى هذه الشركات التابعة.

وتقبّلوا، السيدات والسادة الرؤساء والرؤساء المديرين العامين ورؤساء الإدارة الجماعية والمديرين العامين ومديري المؤسسات والمقاولات العمومية، خالص التحيات والسلام.

وزير الاقتصاد والمالية

إمضاء : محمد بنشعبون

Royaume du Maroc

Ministère de l'Economie et des Finances

Le Ministre

D.2538.....19/DEPP

المملكة المغربية

وزارة الاقتصاد والمالية

الوزيـــر

2019 سبتمبر 23

إلـــــى

السيدات والسادة الرؤساء والرؤساء المديرين العامين ورؤساء الإدارة الجماعية والمديرين العامين ومديري المؤسسات والمقاولات العمومية

الموضوع: إعداد مشاريع ميزانيات المؤسسات والمقاولات العمومية برسم سنة 2020

المرجـــع: منشور السيد رئيس الحكومة المتعلق بإعداد مشروع قانون المالية لسنة 2020

سلام تام بوجود مولانا الإمام،

وبعد، فقد أكد جلالة الملك حفظه الله في خطابيه الساميين بمناسبة الذكرى العشرين لتربع جلالته على عرش أسلافه الميامين وبمناسبة الذكرى السادسة والستين لثورة الملك والشعب على ضرورة مواصلة العمل بمزيد من الالتزام والمسؤولية، في تدبير الشأن العام، والتجاوب مع انشغالات المواطنين والتركيز على الخصوص على الرفع من مستوى الخدمات الاجتماعية الأساسية ومن أداء المرافق العمومية.

وموازاة مع ذلك، دعا جلالة الملك حفظه الله الحكومة إلى الشروع في إعداد جيل جديد من المخططات القطاعية الكبرى تقوم على التكامل والانسجام، من شأنها أن تشكل عمادا للنموذج التنموي، في صيغته الجديدة. كما دعا جلالته إلى رفع رهان عدم الانغلاق على الذات، خاصة في بعض الميادين، التي تحتاج للانفتاح على الخبرات والتجارب العالمية. ومن جهة أخرى، جدد جلالته الدعوة إلى النهوض بالعالم القروي، من خلال خلق الأنشطة المدرة للدخل والشغل وتسريع وتيرة الولوج للخدمات الاجتماعية الأساسية ودعم التمدرس ومحاربة الفقر والهشاشة.

في هذا الإطار، وتنفيذا للتعليمات السامية لجلالة الملك، والتزاما بالمشاريع والإجراءات التي يتضمنها البرنامج الحكومي، فقد حدد منشور السيد رئيس الحكومة رقم 2019/13 الصادر في 9 غشت 2019 أولويات مشروع قانون المالية لسنة 2020 والذي يتزامن إعداده مع تخليد بلادنا للذكرى العشرين لاعتلاء صاحب الجلالة عرش أسلافه المنعمين. وهي مناسبة للوقوف على ما حققته بلادنا من منجزات تحت القيادة الرشيدة لجلالته، من ضمنها العديد من المنجزات التي ساهمت المؤسسات والمقاولات العمومية بشكل بارز في تحقيقها.

وتتمثل أولويات مشروع قانون المالية لسنة 2020 فيما يلي:

I. مواصلة دعم السياسات الاجتماعية؛

II. تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية وإرساء آليات الحماية الاجتماعية؛

III. إعطاء دينامية جديدة للاستثمار ودعم المقاولة من أجل رفع وتيرة النمو وإحداث فرص الشغل؛

IV. مواصلة الإصلاحات الكبرى.

في هذا الصدد، وتعزيزا للدور الريادي للمؤسسات والمقاولات العمومية في مجال تنزيل الاستراتيجيات والأوراش الكبرى للدولة، فإن هذه الهيئات مدعوة إلى الانخراط في تفعيل التدابير ذات الأولوية والأهداف المسطرة لمشروع قانون المالية برسم سنة 2020. وعلى هذا الأساس، فإن هذه الهيئات مدعوة لصياغة مشاريع ميزانياتها برسم سنة 2020 في إطار برمجة متعددة السنوات تغطي الفترة 2020-2022 طبقا للتوجهات الأساسية التالية:

- **أولا: توطيد مساهمة المؤسسات والمقاولات العمومية في دعم السياسات الاجتماعية وتقليص الفوارق المجالية؛**
- **ثانيا: تحسين فعالية ونجاعة استثمارات المؤسسات والمقاولات العمومية من أجل المساهمة في الرفع من وتيرة النمو وإحداث مناصب الشغل؛**
- **ثالثا: دعم مجهودات التحكم في نفقات المؤسسات والمقاولات العمومية ووضع التدابير الرامية إلى تعزيز مواردها الذاتية وكذا مساهماتها في موارد الخزينة عند الاقتضاء؛**
- **رابعا: تسريع الإصلاحات المتعلقة بتطوير الحكامة والشفافية والمساهمة في تحسين مناخ الأعمال.**

أولا: توطيد مساهمة المؤسسات والمقاولات العمومية في دعم السياسات الاجتماعية وتقليص الفوارق المجالية

تعتزم الحكومة إعطاء دينامية جديدة للاستثمارات العمومية الموجهة نحو القطاعات الاجتماعية وذلك في أفق صياغة نموذج تنموي جديد يكون أكثر حرصا على تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية.

وفي هذا السياق، فقد بات من الضروري أن تركز المؤسسات والمقاولات العمومية تدخلاتها من أجل تحسين فعالية ونجاعة استثماراتها وكذا وقعها على المواطنين مع إعادة توجيه هذه الاستثمارات على أساس الأهداف المرتبطة بالرفع من مستوى الخدمات الاجتماعية الأساسية ودعم الاندماج الاجتماعي وإحداث فرص الشغل مع إيلاء اهتمام خاص للعالم القروي في هذا الباب. ويتعلق الأمر على الخصوص بما يلي:

- المساهمة في تسريع تفعيل إصلاح منظومة التربية والتكوين مع الانخراط بشكل فعال في مجهود الملاءمة بين التكوين والتشغيل، وذلك من خلال تنويع العرض البيداغوجي وملاءمته مع حاجيات سوق الشغل ودعم روح المبادرة الحرة، إلى جانب صياغة نموذج جديد للمؤسسات الجامعية ذات الولوج المفتوح؛
- مواصلة الجهود الرامية إلى التعميم التدريجي للتعليم الأولي من أجل تجاوز المعيقات التي تحول دون تمدرس أبناء الفئات المعوزة وخاصة بالعالم القروي؛

- الانخراط في تفعيل خارطة الطريق لتطوير التكوين المهني التي قدمت أمام أنظار صاحب الجلالة نصره الله بتاريخ 4 أبريل 2019 وخاصة إحداث جيل جديد من "مدن المهن والكفاءات".

وفي هذا السياق، فإن المؤسسات والمقاولات العمومية مطالبة بالرفع من وتيرة تعاونها مع مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل، خاصة من خلال العمل على أداء مستحقات المكتب المتعلقة بالرسم على التكوين المهني وفي مجالي التداريب الضرورية للمتمرنين والتكوين المستمر وكذا وضع الخبرات الملائمة رهن إشارة المكتب لتعزيز جودة التكوين بالمؤسسات التابعة له؛

- تعزيز وتوطيد التدابير الهادفة إلى تحسين وتعميم الخدمات الصحية وضمان ولوج المواطنين لها وذلك من خلال توسيع وتجويد العرض الاستشفائي وتطوير البرامج الوقائية والعلاجية؛
- توظيف الآليات الضرورية من أجل تسريع برامج تشجيع إنتاج السكن والولوج إليه بالنسبة للطبقات الفقيرة والمتوسطة؛
- مواصلة الجهود الرامية إلى تسريع تنفيذ البرامج الوطنية الموجهة للعالم القروي حيث ينبغي تركيز تدخل هذه البرامج بالخصوص حول فك العزلة وتحسين الربط بالشبكة الطرقية وتزويد الساكنة بالماء الصالح للشرب وتعميم الكهربة وكذا تطوير الأنشطة المدرة للدخل.

هذا، ويجب أن تتم بلورة أنشطة وبرامج المؤسسات والمقاولات العمومية مع الحرص على ضمان توازن نموذجها المالي والاقتصادي وذلك بمواصلة الإجراءات الضرورية لتقويمها، خاصة عبر التركيز على المهام والأنشطة الأساسية ودعم الموارد الذاتية واستخراج وتثمين الأصول غير الضرورية للاستغلال.

ثانيا: تحسين فعالية ونجاعة استثمارات المؤسسات والمقاولات العمومية من أجل المساهمة في الرفع من وتيرة النمو وإحداث مناصب الشغل

وفقا للتوجيهات الملكية السامية وتنفيذا للالتزامات الواردة في البرنامج الحكومي، ستعكف المؤسسات والمقاولات العمومية على تعزيز وتثمين الاستثمارات العمومية، وذلك وفق مقاربة مندمجة توازي بين تثمين الاستثمارات القائمة وتسريع وتيرة إنجازها وتوطينها الجهوي بما يضمن تنمية مجالية متوازنة ومستدامة ويساهم في بروز أقطاب تنموية جهوية جديدة. كما وجب إيلاء اهتمام خاص لبرامج الصيانة وأساليب الاستغلال الأمثل للتجهيزات المنجزة.

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف، يتعين على المؤسسات والمقاولات العمومية اعتماد التوجهات التالية:

أ- فيما يخص انتقاء وبرمجة وتمويل المشاريع الاستثمارية

- الانخراط في المقاربة المندمجة الجديدة لتدبير المشاريع الاستثمارية العمومية، التي تروم وضع إطار موحد لتدبيرها قصد تحسين عملية اختيار وانتقاء المشاريع الاستثمارية بناء على آثارها في مجالات التشغيل والنمو وإسداء خدمات عمومية ذات جودة عالية وكلفة متحكم فيها وذلك عبر إنجاز دراسات التقييم السوسيو-اقتصادي للمشاريع المعنية؛

- إعداد المقترحات المتعلقة بالبرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات 2020-2022 لضمان انسجام المشاريع والبرامج المقترحة مع إمكانيات التمويل المتاحة وتكاملها والتقائيتها مع المشاريع والبرامج المقترحة من طرف القطاعات والمؤسسات والمقاولات العمومية والجماعات الترابية التي ترتبط بنفس الأهداف، مع إرفاقها بأهداف ومؤشرات نجاعة الأداء. وفي هذا الإطار، وجب التذكير بأهمية إبرام عقود-برامج بين الدولة والمؤسسات والمقاولات العمومية المعنية بهدف التوافق على الالتزامات المتبادلة؛
- ترشيد الطلبات المتزايدة على مستوى الاعتمادات مع إعطاء الأولوية لبرامج ومشاريع الاستثمارات موضوع اتفاقيات أو التزامات موقعة أمام جلالة الملك أو مع المؤسسات الدولية أو الدول المانحة. كما أن الاعتمادات المقترحة يجب أن تؤسس على التقييم الموضوعي للمدة الزمنية التي يتطلبها إنجاز المشاريع والبرامج وكذا كلفتها والأهداف المتوخاة منها؛
- العمل على توطين جهوي متوازن للمشاريع الاستثمارية وذلك وفق مقاربة ترابية تنبني على تعزيز التلقائية تدخلات مختلف الفاعلين على الصعيدين الجهوي والمحلي؛
- الحرص على توفر المشاريع المبرمجة على دراسات قبلية تثبت مردوديتها الاقتصادية والاجتماعية، حيث ينبغي اختيار المشاريع الاستثمارية ذات الأثر الإيجابي الملموس والمباشر على المواطن وعلى عموم الفاعلين الاقتصاديين مع إيلاء أهمية خاصة للوضعية القانونية للعقارات المخصصة لهذه المشاريع؛
- مراعاة مقاربة النوع عند برمجة الميزانية عبر إدراج مؤشرات مستجيبة لمتطلبات النوع؛
- إلزامية إخضاع جميع المشاريع الاستثمارية لدراسات التأثير على البيئة ومنح الأفضلية للمشاريع المتميزة بالنجاعة الطاقية أو التي تنتج الطاقات المتجددة أو تعتمد عليها في استغلالها. كما يتعين على المؤسسات والمقاولات العمومية المعنية تطبيق مقتضيات المرسوم رقم 2.17.746 بتاريخ 10 أبريل 2019 المتعلق بالافتحاص الطاقي الإلزامي وهيئات الافتحاص الطاقي؛
- إرفاق المشاريع الاستثمارية بصيغ تمويلية تأخذ بعين الاعتبار التوازنات المالية للمؤسسة أو المقاولة العمومية وتقليص اللجوء إلى إمدادات ميزانية الدولة مع اعتماد تدبير نشيط للمديونية، وتقليص محتوى الاستثمارات من العملة الصعبة كلما كان ذلك ممكنا؛
- استغلال الإمكانيات التي يتيحها الإطار القانوني للشراكة مع القطاع العام والخاص، لبلورة آليات بديلة ومبتكرة للتمويل وتفعيل شراكات مثمرة تمكن بالإضافة إلى تخفيف العبء على ميزانية الدولة والتسريع من وتيرة إنجاز المشاريع الكبرى للبنية التحتية، من جلب استثمارات داخلية وخارجية وتقاسم المخاطر ونقل المعرفة والاستفادة من الخبرات والتجارب العالمية؛
- إعطاء الأفضلية للمقاولة الوطنية وذلك في إطار احترام تام لشروط المنافسة وكذا تفعيل استفادة المقاولات الصغرى والمتوسطة والتعاونيات والمقاولين الذاتيين من حصة 30% من صفقات المؤسسات والمقاولات العمومية.

ب- <u>فيما يتعلق بتنفيذ وتتبع المشاريع</u>

- اعتماد التقييم كأداة للرفع من القدرة الاستشرافية في مجال البرمجة الميزانياتية وللتحقق من شروط الفعالية والنجاعة والجودة المرتبطة بالإنجازات؛

- العمل على التتبع المستمر لإنجاز المشاريع الاستثمارية خصوصا منها تلك التي تم الالتزام بخصوصها في إطار الاتفاقيات الموقعة وطنيا ودوليا أمام أنظار صاحب الجلالة حفظه الله، أو مع المؤسسات الدولية أو الدول المانحة. ولضمان تتبع ناجع لإنجاز هذه المشاريع يجب على المؤسسات والمقاولات العمومية موافاة وزارة الاقتصاد والمالية (مديرية المنشآت العامة والخوصصة) بمعطيات تهم إنجاز هذه المشاريع خلال الأسدس المنصرم، طبقا للنموذج المرفق طيه (الملحق 1)، وذلك مع نهاية يناير ويوليوز من كل سنة؛
- ضرورة توفير آليات للتتبع الدقيق والمنتظم لمختلف الالتزامات المالية وكذا الالتزام الصارم بالمواعيد النهائية لسداد القروض وكافة المستحقات.

ثالثا: دعم مجهودات التحكم في نفقات المؤسسات والمقاولات العمومية ووضع التدابير الرامية إلى تعزيز مواردها الذاتية وكذا مساهماتها في موارد الخزينة عند الاقتضاء

استحضارا لرهان استدامة التوازنات المالية للمؤسسات والمقاولات العمومية وحرصا على التخصيص الأمثل للموارد بالنظر إلى الحاجيات والأولويات، ينبغي أن تخضع مقترحات المؤسسات والمقاولات العمومية فيما يخص نفقاتها ومواردها للتوجهات الأساسية التالية:

أ- فيما يخص عقلنة نفقات المؤسسات والمقاولات العمومية وربطها بتحقيق النتائج

- التحكم في نفقات المستخدمين عن طريق ضبط التوقعات في هذا الباب وحصر إحداث المناصب في الحاجيات الحقيقية والملحة وربطها بتحقيق أهداف محددة، مع العمل على استغلال الإمكانات المتعلقة بإعادة انتشار الموارد البشرية المتوفرة والاعتماد الفعلي لمفاهيم الكفاءة وحسن الأداء كعناصر مركزية لتدبير تلك الموارد من توظيف وترقية وتقييم الأداء وصرف المكافآت؛
- ترشيد الهياكل التنظيمية وتحديد مناصب المسؤولية على أساس الحاجيات الضرورية ومهام الهيأة المعنية ومتطلبات نجاعة أدائها وكذا باعتماد الكفاءة والخبرة كأساس لإسناد المهام مع مراعاة متطلبات ورش اللاتمركز في إطار عمليات إعادة تنظيم المؤسسة؛
- إدراج مساهمات المؤسسات العمومية المستفيدة من موارد مرصدة أو إعانات من الدولة في إطار أنظمة الاحتياط الاجتماعي والتقاعد ضمن فصل نفقات الموظفين الخاص به ابتداء من فاتح يناير 2020 وذلك تفعيلا لمقتضيات القانون التنظيمي للمالية؛
- ترشيد النفقات المرتبطة بالتسيير ومواصلة التحكم في نمط عيش المؤسسات والمقاولات العمومية، وخاصة فيما يتعلق باستهلاك الماء والكهرباء. وكذا ترشيد استعمال النفقات المتعلقة أساسا بالاتصالات والنقل والتنقل والمهام بالخارج وكراء وتهيء المقرات الإدارية وتأثيثها والاستقبال والفندقة وتنظيم الحفلات والمؤتمرات والندوات واقتناء وكراء السيارات؛
- تفعيل آلية تكتل المشتريات التي نص عليها مرسوم الصفقات العمومية مع اللجوء إلى المناولة أو عقود المقاولة من الباطن لإنجاز الأنشطة التي لا تدخل ضمن المهام الأساسية للمؤسسة أو المقاولة العمومية؛
- ترشيد النفقات المتعلقة بالدراسات والاستشارة وربطها بالأهداف والنتائج المتوخاة منها، والحرص على تفعيل وتثمين تلك المنجزة؛

- العمل على الحصول على شهادات المطابقة مع المواصفات والأنظمة المرجعية المعيارية المغربية لمختلف أنظمة التدبير والاستغلال، لما تمكنه من الحد من المخاطر والرفع من جودة السلع والخدمات وتحسين الإنتاجية؛
- توجيه الأعمال الاجتماعية للمؤسسات والمقاولات العمومية نحو الأنشطة ذات الأولوية كقروض اقتناء السكن والتقاعد التكميلي والنقل والعلاجات الطبية، مع السهر على تجويد حكامة ومراقبة هذه الأنشطة.

ب- فيما يهم تعزيز مساهمة المؤسسات والمقاولات العمومية في الميزانية العامة للدولة

- وضع برمجة متعددة السنوات (2020-2022) لمساهمات المؤسسات والمقاولات العمومية في الميزانية العامة للدولة، مع الأخذ بعين الاعتبار لالتزاماتها والمرتبطة أساسا بإنجاز البرامج الاستثمارية والوفاء بالالتزامات المالية تجاه الأغيار. وفي هذا الإطار، يجب الحرص على تحديد هذه المساهمات في إطار التشاور بين المؤسسات والمقاولات العمومية المعنية ووزارة الاقتصاد والمالية (مديرية المنشآت العامة والخوصصة) بهدف إرساء سياسة الهيأة المعنية فيما يخص مساهماتها في ميزانية الدولة؛
- مواصلة أداء مساهمات المؤسسات والمقاولات العمومية في الميزانية العامة للدولة بصفة منتظمة، علما أن هذه المساهمات تعتبر صافية من أي اقتطاع ضريبي، وأنه يجب دفعها موزعة على ثلاثة أشطر (مارس ويونيو وشتنبر) من كل سنة مع العلم أنه بالنسبة للمقاولات العمومية يتعين أداء الأرباح التي صوتت الجمعية العامة لتوزيعها وذلك داخل أجل أقصاه تسعة أشهر تبتدئ من اختتام السنة المالية؛
- اتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل تحسين تحصيل المستحقات، مع الحرص بالخصوص على تصفية المستحقات القديمة.

رابعا: تسريع الإصلاحات المتعلقة بتطوير الحكامة والشفافية والمساهمة في تحسين مناخ الأعمال

تفعيلا لتوجيهات صاحب الجلالة أعزه الله، يتعين على المؤسسات والمقاولات العمومية وضع مخططات وبرامج عمل متكاملة لتبسيط مساطر وآليات تدبير الخدمات المقدمة للمرتفقين والرفع من نجاعة أداء هياكلها واستغلالها. ويجب تقديم هذه البرامج للأجهزة التداولية قصد الموافقة عليها وتتبع تنفيذها. كما ينبغي دعم التحول الرقمي للمؤسسات والمقاولات العمومية وتعميم الخدمات الرقمية وتيسير الولوج إليها.

وفي نفس السياق، فإنه من المستعجل العمل على اتخاذ كافة التدابير الضرورية لأجل تقليص آجال أداء المستحقات المتعلقة بالطلبيات العمومية وعدم تجاوز الآجال القانونية أو التنظيمية أو تلك المتعاقد بشأنها وكذا السهر على تنزيل مختلف التوصيات التي جاءت بها دوريتا وزارة الاقتصاد والمالية بتاريخ 18 شتنبر 2018 و21 يونيو 2019، بشأن احترام آجال أداء المؤسسات والمقاولات العمومية خاصة من خلال العمل على نشر المعطيات المتعلقة بهذه الآجال للعموم ابتداء من أكتوبر 2019؛

كما أذكركم بمضامين المنشور الذي وجهته إليكم بتاريخ 02 ماي 2019 المتعلق بحكامة المؤسسات والمقاولات العمومية، إذ يشكل تجويد حكامة هذه الهيئات رهانا استراتيجيا في ظل التطورات الهامة التي تعيشها بلادنا.

*_*_*

على صعيد آخر، وجب التذكير بأن العديد من المؤسسات والمقاولات العمومية لا تحترم الآجال القانونية للمصادقة على مشاريع ميزانياتها.

هكذا، ولتسريع إعداد وتقديم ودراسة مشاريع ميزانيات المؤسسات والمقاولات العمومية والمصادقة عليها في الآجال المقررة لها، يتعين تقديم مشروع الميزانية برسم سنة 2020 وكذا الوثائق المتعلقة به المذكورة في الملحق 2 لهذا المنشور إلى الجهاز التداولي للهيئة المعنية قبل فاتح نونبر 2019 قصد الموافقة عليها وإرسالها إلى وزارة الاقتصاد والمالية من أجل المصادقة عليها في متم شهر نوفمبر 2019 على أبعد تقدير.

وبهذا الخصوص، ينبغي أن تنعقد الاجتماعات التحضيرية لمناقشة مشاريع الميزانيات لسنة 2020، بتنسيق بين المصالح المعنية لوزارة الاقتصاد والمالية والمؤسسات أو المقاولات العمومية المعنية، قبل 20 أكتوبر 2019.

وسعيا إلى مواصلة جهود رقمنة تبادل المعلومات بين المؤسسات والمقاولات العمومية مع وزارة الاقتصاد والمالية، يتعين على هذه الهيئات تحميل مشروع ميزانيتها والوثائق المرفقة به على البوابة الإلكترونية "مسار" (**https://massar-a.finances.gov.ma**) وذلك طبقا لمنشور وزير الاقتصاد والمالية رقم D1772 19/DEPP بتاريخ 04 يونيو 2019.

كما وجب التأكيد على أن برمجة مناقشة هذه المشاريع تبقى رهينة بتحميلها على البوابة الإلكترونية المذكورة إضافة إلى أن تحميل الميزانية في صيغتها النهائية التي سوف يتم التوافق عليها يجب يتم من طرف الهيئة المعنية على نفس البوابة وذلك قبل المصادقة النهائية عليها من طرف هذه الوزارة.

لذا يتعين على المؤسسات والمقاولات العمومية المساهمة الفعالة في تفعيل هذه الآلية وموافاة المصالح المعنية لوزارة الاقتصاد والمالية بالمعطيات المحينة الضرورية والإجراءات المقترحة لضمان نجاعة تنفيذ الميزانية قصد تدارسها خلال اجتماع سيعقد مع مصالح هذه الوزارة لهذا الغرض بداية شهر يوليوز من كل سنة.

وتقبلوا، السيدات والسادة الرؤساء والرؤساء المديرين العامين ورؤساء الإدارة الجماعية والمديرين العامين ومديري المؤسسات والمقاولات العمومية خالص التحيات والسلام.

وزير الاقتصاد والمالية

إمضاء : محمد بشعبون

ملحق 1

ملحق خاص بتتبع المشاريع الملتزم بها في إطار الاتفاقيات الموقعة وطنيا ودوليا
أمام أنظار صاحب الجلالة حفظه الله، أو مع المؤسسات الدولية أو الدول المانحة

وضعية المشاريع بخصوص الأسدس .....

عنوان الاتفاقية	تاريخ توقيع الاتفاقية أمام جلالة الملك	الأطراف الموقعة على الاتفاقية	معطيات مختصرة عن المشروع أو المشاريع موضوع الاتفاقية	البلدان أو الجهات المعنية	مدة الاتفاقية	مبلغ الاتفاقية / كلفة المشاريع	التاريخ المتوقع للشروع في استغلال المشاريع	حالة التقدم في أنجاز المشروع أو المشاريع	ملاحظات

ملحق 2
لائحة الوثائق التي يتعين إرفاقها بمشاريع ميزانيات المؤسسات والمقاولات العمومية برسم سنة 2020

- محضر اجتماع المجلس الإداري أو الهيئة التداولية التي وافقت على مشروع الميزانية برسم سنة 2020 مرفق بالتوصيات المتخذة بشأنه؛
- مذكرة توضيحية للرؤية الاستراتيجية للمؤسسة أو المقاولة العمومية برسم الفترة 2020-2022؛
- مذكرة تقديمية مفصلة حول تطور أهم المؤشرات التقنية والمالية خلال السنة الجارية مقارنة بالسنة الأخيرة 2018 وإنجازات الأشهر التسعة الأولى من سنة 2019 وكذا توقعات اختتام سنة 2019؛
- ميزانيات الاستثمار والاستغلال والخزينة ومخطط التمويل والبيانات الختامية المتوقعة برسم سنة 2020؛
- لائحة المشاريع الملتزم بها في إطار الاتفاقيات الموقعة وطنيا ودوليا أمام صاحب الجلالة حفظه الله، أو مع المؤسسات الدولية أو الدول المانحة مع معطيات حول تتبع إنجازها حسب الجدول الملحق بهذا المنشور؛
- لائحة أهم المشاريع الاستثمارية قيد الإنجاز أو المبرمجة، مرفقة ببطاقات حول الجدوى التقنية والاقتصادية والمالية لكل مشروع وصيغته التمويلية؛
- لائحة تبين التوطين الجهوي لأهم المشاريع الاستثمارية قيد الإنجاز أو المبرمجة؛
- جدول توقعات القروض والإمدادات المالية التي ستتم تعبئتها خلال سنة 2020 مع التمييز بين القروض الداخلية والخارجية؛
- جدول يتضمن تفاصيل الاستخلاصات برسم سنة 2019 والباقي استخلاصه وكذا التدابير الضرورية المتخذة أو المقترحة؛
- وضعية مستحقات الممونين والآجال المتعلقة بها خلال 2018-2019؛
- التدابير المتخذة لترشيد نفقات الميزانية المحققة في سنة 2019 والتدابير المقترحة برسم سنة 2020؛
- مشروع القانون الإطار برسم سنة 2020 (جدول تطور عدد المستخدمين مقارنة بالسنتين الأخيرتين) مرفوقا بجداول حول عدد المستخدمين الذين غادروا المؤسسة أو المقاولة العمومية في إطار عملية المغادرة الطوعية، يتضمن الكلفة الاجمالية ومدة الاسترجاع وكذا الوضعية الإدارية والسن والمهمة للمعنيين بالمغادرة، للفترة 2018-2019؛
- جرد تفصيلي (نوع وصنف وتاريخ الاقتناء) إلى حدود 30 شتنبر 2019، لحظيرة السيارات النفعية والسياحية.